مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 20 /كانون الاول/2024
المجلد(5)- العدد(4)-الجزء(1) IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals

العلاقات التركية–الألمانية بعد الوحدة الألمانية 1990

أ.م.د. لقاء جمعه عبدالحسن الطائي

كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية

الكلمات المفتاحية: تركيا، المانيا، الوحدة الألمانية، بولنت اجاويد، رجب طيب اردوغان

الملخص:

تنشأ العلاقات بين أعضاء المجتمع الدولي وتتطور نتيجة عوامل عديدة، بعضها ذات طابع أقليمي وأخرى ذات طابع دولي، وقد تسهم هذه العوامل في بناء روابط دولية ذات طبيعة متميزة مع دول معينة، أو مع عدة دول، نتيجة لوجود مصالح مشتركة منها المصالح السياسية والأقتصادية والأستراتيجية، ولا تخرج العلاقات التركية-الألمانية عن شكل هذه المصالح التي تحرك معظم الدول لتتجاوز معوقات العلاقات الدولية.

اما اهداف البحث فهي معرفة طبيعة وتاريخ العلاقات بين تركيا وألمانيا والتي مرت بمراحل عدة وقد أقيمت العلاقات بينهما على الكثير من نقاط التقارب والأتفاق تارة او التباعد والخلافات تارة أخرى، وقد سعى الطرفان الى تعزيز العلاقات بينهما لتجاوز تلك الخلافات عن طريق عقد المعاهدات المهمة بينهما في كافة المجالات السياسية والأقتصادية والعسكرية وغيرها.

تكمن اشكالية البحث أهمية تلك العلاقات التي سيتم تناولها في هذا البحث بعد الوحدة الألمانية وانهيار جدار برلين .اذ في البدء تطرقت الى طبيعة العلاقات بين البلدين قبل الوحدة الالمانية، وبعدها وما الت اليها الاحداث السياسية التي القت بضلالها على العلاقات بين البلدين.

ثم جاءت الخلاصة او الخاتمة لتبين اهم الاستنتاجات التي توصلت اليها من خلال كتابتي للبحث والتي منها طبيعة االعلاقات التركية - الألمانية بعد الوحدة الألمانية وتوسعها رغم وجود بعض التوتر بينهما بسبب رفض المانيا انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي ،بحجة ان تركيا تفتقر الى الديمقراطية وحقوق الانسان وخاصة فيما يتعلق بحقوق الاكراد وعدم الغاءها لعقوبة الإعدام، مما خلق جوا متوترا بين البلدين الا ان ذلك لم يؤثر على التعاون الاقتصادي والعسكري والسياسي فيما بينهم ،لذلك نجد انه في الفترة الأخيرة شهدت العلاقات فيما بينهم نوعا من التذبذب بسبب الموقف الأخير لألمانيا تجاه تركيا، الا ان المصالح الاقتصادية والثقافية

والاجتماعية والعلمية استمرت بينهما حتى بعد مجيء حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان في تركيا الى رئاسة الدولة.

اولاً: العلاقات التركية – الألمانية 1960 - 1989

على الرغم من الارتباط الكبير اقتصاديا بين تركيا وألمانيا الا ان العلاقات التركية- الألمانية لم تكن متينة سياسياً في هذه المرحلة ، لان كل منهما كانت تحاول تكوين علاقات دولية جديدة مع الشركاء الدوليين مثل الولايات المتحدة الامريكية، بسبب التغير الحاصل في الخريطة الدولية المؤثرة في السياسة الداخلية والخارجية للبلدين التي وجهت دول العالم نحو تعزيز القوة العسكرية على القوة السياسية، وعليه كانت تركيا تصرف نصف إيراداتها على الجانب العسكري، بينما المانيا كانت بحاجة الى تعويض الخسارة الاقتصادية الكبيرة والدمار الذي تعرضت اليه جراء الحرب[1]،

وكان لا بد لها من ان تنهض بالجانب الاقتصادي، وكانت اول خطوة اتخذتها هي الحاجة الى رأس المال المادي والبشري، وبما ان الولايات المتحدة الامريكية قد وفرت العامل المادي راس المال، فهي بحاجة الى الركن الثاني الذي وفرته تركيا عن طريق اتفاقية استقدام عمال اتراك الى المانيا في 23 أيلول 1960 ، وقد عززت باتفاقية أخرى مع تركيا في 31 تشرين الأول 1961، لغرض استقدام عمالة تركية الى المانيا الغربية، للنهوض بالواقع الاقتصادي للبلدين، وبدأت تركيا وألمانيا يعملان على ارجاع علاقتهما عن طريق توقيع اتفاقية الغاء متطلبات التاشيرة للسفر بين البلدين عام 1962 كان ذلك يعتبر علامة فارقة في العلاقات التركية- الالمانية [2]، اذ كانت احدى سماتها توثيق العلاقة بين البلدين عن طريق الخبرة الألمانية والعمالة التركية. ولا سيما بعد إقامة جدار برلين الذي أدى الى قطع تدفق العمال من شرق المانيا الى غربها، وعليه ازداد عدد الاتراك في المانيا الغربية من 3000 شخص عام 1960 الى 160.000 عام 1963. كما ان المانيا لم تنسى ان تركيا كانت مركزا لاحتضان العلماء والمفكرين الالمان الهاربين من الحكم النازي ، اذ هاجر اليها حوالي 80 شخص عالما ومفكرا ومن الاكاديميين والفنانين والسياسيين الالمان[3].

خلال المدة بين عامي 1964-1967 شهدت العلاقات الألمانية – التركية توسعا في علاقات الشراكة بينهما ولم تكن مدفوعة فقط بمحددات العمالة التركية بل امتدت الى الجانب العسكري، اذ عادت المانيا الغربية من جديد الى تصدير المعدات العسكرية الى تركيا، التي جاءت بالمرتبة الثانية بعد الهند من بين اكبر المستفيدين من المساعدات الألمانية[4].

تعرضت المانيا الغربية بين عامي 1973-1974 لازمة اقتصادية كباقي دول العالم، الا وهي ازمة أسعار النفط عام 1973 عندما قرر أعضاء منظمة أوبك ولا سيما العرب الرد على قرار الولايات المتحدة الامريكية ارسال شحنات السلاح الى إسرائيل خلال حرب تشرين الأول 1973 باعلان دول الأوبك حظر النفط ووقف تصديره الى الولايات المتحدة الامريكية، وحلفاءها ومن ضمنها المانيا الغربية، مما أدى الى انخفاض الصادرات والاستثمار في المانيا،وانخفاض الطاقة الإنتاجية وارتفاع البطالة[5]. الا ان المانيا الغربية عالجت المشكلة عن طريق زيادة الصناعات وزيادة معدل ساعات العمل وتخفيض اجرة العمال والموظفين وغيرها من الإجراءات التي تمكنت من خلالها من الحفاظ على على مكانتها كقوة اقتصادية رائدة في اوربا.فكان ذلك عاملا مساعدا في تمسك تركيا بعلاقات اقتصادية قوية مع المانيا، فقد ازداد الإنتاج المحلي الإجمالي من عام 1973 الى عام 1980 بمعدل 2% سنويا[6].

قدمت المانيا مساعدات كبيرة جدا الى تركيا مقارنة مع جميع الشركاء الاوربيين حتى عام 1980، اذ منحت المانيا حوالي 50 مليون مارك الماني الى تركيا، ثم تمت مضاعفته الى 930 مليون مارك الماني لتصل الى 130 مليون مارك الماني نهاية عام 1979. احتلت المانيا المرتبة الأولى في التجارة مع تركيا حتى عام 1980، وظهر عنصر التعاون بين المانيا الغربية وتركيا من خلال الدور الوسيط الذي خصصته الولايات المتحدة الامريكية لألمانيا فيما يتعلق بتركيا، اذ طلبت تركيا المساعدات المالية والعسكرية من الولايات المتحدة الامريكية بعد الانقلاب العسكري المدعوم من قبلها[7].

كانت المدة التي أعقبت الانقلاب العسكري في تركيا عام 1980 مدة تغير سريع بالنسبة لتركيا، اذ استلم السلطة رئيس الوزراء توركوت اوزال[8]الذي وصل الى السلطة في انتخابات عام 1983 وعمل إصلاحات كبيرة في السياسة الداخلية والخارجية، مما أدى الى الاعتراف بتركيا من قبل صندوق النقد الدولي كدولة مؤثرة اقتصاديا إقليميا وعالميا.الامر الذي شجعها على تقديم طلب الى اوربا عام 1986 يضمن حق مواطني تركيا بحرية الحركة في جميع انحاء القارة الاوربية وهي تعتبر الخطوة الأولى للانضمام الى الاتحاد الأوربي، الا ان المانيا ادركت انه من الأفضل تأجيل طلب تركيا الانضمام الى الاتحاد الأوربي بحجة وجوب قيام تركيا باجراء إصلاحات قانونية وسياسية جذرية داخليا قبل الموافقة على طلبها، بهدف جعل المجتمع والسياسة التركية تتماشى مع السياسة الداخلية للمجتمع الأوربي[9].

في نهاية عام 1986 ادى قرار تجنيس عدد كبير من العمال الاتراك وابقائهم في المانيا واحضار عائلاتهم للعيش معهم الى تعميق العلاقات بين البلدين، لأنها أدت الى تكوين اقلية تركية في المانيا ليبدأ تأثيرهم في الوضع السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي في المانيا الغربية .الا ان من أكثر المشكلات التي يعاني منها الألمان من أصول تركية في ألمانيا هي قوانين الجنسية والهجرة، التي تمنع الجمع بين الجنسيتين للأتراك فقط دون سواهم من الجنسيات الأخرى، الأمر الذي وضعت له السلطات الألمانية شرطاً وهو التنازل عن الجنسية التركية للحصول على الألمانية، ومع وجود جيل جديد من الأتراك المولودين في ألمانيا، حددت السلطات توقيت الشرط عند بلوغ سن 24 عاماً، الأمر الذي انعكس سلباً على العلاقات بين برلين وأنقرة، ويعاني معه الأتراك الذين لا يريدون التخلي عن جذورهم وهويتهم الأصلية [10].

شهدت العلاقات التركية- الألمانية نوعا من التوتر بعد رفض المانيا لمقترح تركيا للانضمام الى الاتحاد الأوربي مرة أخرى، وكانت حجة المانيا في ذلك هو الانتهاكات التركية لمبادئ الديمقراطية وانتهاكات حقوق الانسان التي ارتكبتها الحكومة التركية بحق الأحزاب الكردية انذاك، اذ كانت تستخدم القصف الجوي والأسلحة الثقيلة ضد حزب ، العمال الكردستاني في العراق خلال حقبة الثمانينات من القرن الماضي[11]. وجددت تركيا طلب الانضمام الى الاتحاد الأوربي بعد اعلان المانيا نيتها في توسيع الاتحاد ولا سيما بعد انهيار جدار برلين عام 1989 ولكن رفض المستشار الألماني هلموت كول الطلب التركي قد خيب امل تركيا وهو ما يتعارض مع العلاقات المتميزة بينهما، والاستخفاف بحقيقة ان تركيا هي بوابة اوربا من الشرق، أي انها تتحكم بأمن اوربا بشكل عام لتعد هذه المرحلة الخطوة الأساسية التي بنيت عليها العلاقات التركية-الألمانية فيما بعد[12].

ثانياً: العلاقات التركية – الألمانية بعد الوحدة الألمانية 1990

أصبحت العلاقات التركية- الألمانية بعد عام 1990 تخضع بشكل متزايد للمناقشات السياسية والاجتماعية والإعلامية والسياحية بعدما توسعت مجالات التعاون لتشمل كافة الأصعدة تقريبا، الا ان العلاقات التركية - الألمانية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين كانت تتأرجح بين الخلاف والمنافسة.وبدأت مرحلة التباعد بين تركيا وألمانيا عندما استلم حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في المانيا التابع الى حزب اليمين المحافظ الحكم، اذ كان له دور كبير في تأجيج الاحتجاجات على وجود المهاجرين من تركيا في المانيا، مما اثار أجواء من الكراهية ضد المهاجرين عامة والأتراك بشكل خاص، نظرا لكونهم من اكبر الجاليات المهاجرة الى المانيا[13].

في عام 1993 وقعت حادثة تسمى زولينغن وذلك عندما قام مجموعة من النازيين الجدد وهم جماعة متطرفة مرتبطة بافكار وافعال الحزب النازي بأضرام النار في منزل عائلة تركية مما أدى الى مصرع خمسة من افراد الاسرة تتراوح أعمارهم بين 4 سنوات و27 سنه في حادث هز المجتمع الدولي، ووصفته القنوات الإعلامية بأسوء حادث اضطهاد عرقي في المانيا الحديثة، واعتقل على اثره بعض المتهمين الذين حوكموا وثبتت ادانتهم وحكم عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين 10 و15 سنة وهو ما وصفه الاتراك بالحكم غير العادل[14]. ومن ثم ازدادت الأمور حدة عندما اتهم رئيس الوزراء التركي مسعود يالماز[15] عام 1997 الحكومة الاتحادية الألمانية بمنع الاعتراف بتركيا كمرشح للدخول الى الاتحاد الأوربي وقال(ان برلين ايدت وضع ترشيح بلدان اوربا الوسطى والشرقية بسبب ايمانها بمفهوم المجال الحيوي وهو مفهوم مرتبط بسياسات هتلر التوسعية تجاه اوربا الشرقية، لتوفير مساحة معيشة للسكن الالمان المتزايدين)[16]. ثم تبعه التقرير الذي افصح عنه الموقع الأمريكي (فاير اوبسيرفر) الذي قدر اعداد ضحايا الاضطهاد العرقي في المانيا من جانب المتطرفين اليمينيين وعلى رأسهم النازيون الجدد بما يقرب من 100 قتيل بينهم 35 تركي الأصل ما بين عام 1990 وعام 2000 في اشتباكات مباشرة وحوادث اعتداء داخل المانيا ، جاء بعدها حادث اعتداء مقاطعة كولونيا الألمانية في عام 2000، عندما انفجرت عبوة ناسفة محشوة بالمسامير في احد الاحياء المكون غالبية سكانها من الاتراك واسفرت عن إصابة 17 شخص دون وفيات ،فتدهورت العلاقات الثنائية بين المانيا وتركيا لتصل الى ادنى مستوى لها على الاطلاق[17].

بعد التوترات التي حصلت بين البلدين ، بدأت مرحلة جديدة من العلاقات التركية- الألمانية واخذت منعطف جديد بعدما احتلت تركيا مكانة في النظام الإقليمي والدولي بسبب ظهورها كلاعب إقليمي في منطقة الشرق الأوسط، بسبب موقعها الجيواستراتيجي المهم بالنسبة لألمانيا التي بدأت تتدخل في المنطقة للحصول على أسواق لتصريف منتجاتها، لان تركيا كانت تمتلك ثروة بشرية تقدر بـ63.24 مليون نسمه عام 1996 الى جانب امتلاكها جيش قوي آنذاك، اذ يصل معدل الانفاق العسكري التركي على جيشها حوالي 8500 مليون دولار سنويا، كما ان لديها قوات في حلف شمال الأطلسي، الامر الذي جعل تركيا لاعبا جيوستراتيجيا في الشؤون الدولية والاوربية وفي السياسة الألمانية[18]. فتركيا تسيطر على المضايق وتؤدي دورا مهما كجسر طاقة بين المصادر الطبيعية الغنية في اسيا الوسطى والعالم الغربي، وعليه اكتسبت تركيا الى جانب الأهمية الجيواستراتيجية أهمية جيواقتصادية. ولاجل ذلك عملت المانيا على توثيق العلاقة مع

تركيا، لا سيما ان الحكومة التركية قدمت ضمانات سياسية وامنية لألمانيا بعدم الانخراط في الاشتراكية في وقت كانت الحرب الباردة في ذروتها، لذا اكدت تركيا للولايات المتحدة الامريكية ولحكومة المانيا بان تركيا قادرة على الإمساك بالوضع الداخلي وضبط حركته السياسية ضد المد السوفيتي في المنطقة[19].

الى جانب الضمانات التركية كانت هناك إصلاحات دستورية داخل تركيا، الا ان المانيا ترى بان تركيا غير مؤهلة للدخول كعضو في الاتحاد الأوربي، وأكدت موقفها هذا من خلال السفير الألماني السابق في انقرة هانز يواكيم فيرغاو الذي كتب في مقال في صحيفة ميليت التركية اليومية في 29 اب 1997[ان تركيا لم تكن قابلة للمقارنة مع الاخرين الطامحين بعضوية الاتحاد الأوربي وتركيا ليس من ضمنهم] [20].اذ اقترحت المانيا انشاء لجنة توسيع الاتحاد الأوربي المنفصلة من اجل استبعاد تركيا من مؤتمر القمة واشراك تركيا بدل ذلك في الية متعددة الأطراف منفصلة ، وكانت هذه الاستراتيجية في ذلك الوقت متفقة مع رأي الأحزاب المعارضة في المانيا، اذ كان رأي الحزب الاشتراكي الديمقراطي المعارض في تلك الفترة، ان تركيا في هذا الوقت لا يمكنها الانضمام الى الاتحاد الأوربي، لانها فشلت في تلبية معايير كوبنهاكن التي وضعها الاتحاد الأوربي في مؤتمر القمة التابع الى الاتحاد الأوربي منذ عام 1993 على الدول المرشحة للانضمام الى الاتحاد الأوربي التي تتمثل في معايير سياسية ،والتي تعني ضمان استقرار مؤسساتها والحفاظ على الديمقراطية ،وان تتعهد الدولة الطامحة للانضمام بضمان دولة القانون ويجب عليها ضمان حقوق الانسان وحقوق الأقليات[21].ومعايير اقتصادية اذ يجب ان يكون السوق الاقتصادي سوق مستقر وتكون قادرة على الصمود امام ضغط المنافسات في السوق الداخلية الاوربية. ومعايير ثقافية تتمثل في الاستعداد لتكييف إدارات وجميع قوانين الدول الطامحة للانضمام للاتحاد الأوربي مع قانون الاتحاد[22].

ومن اجل الوفاء بتلك المعايير تم اطلاق سلسلة من الاصلاحات في البرلمان التركي مثل رفع الحظر عن البث والتدريس باللغة الكردية ، وزيادة عدد المدنيين في مجلس الامن القومي التركي وإلغاء عقوبة الإعدام، أي ان المانيا استطاعت التأثير في السياسة الداخلية والخارجية لتركيا من خلال دفع تركيا لتبني جملة من الإصلاحات الداخلية والخارجية. وكان إصرار المانيا على مبدأ التسوية السلمية للمنازعات الموجودة بين تركيا والدول التي تقع في محيطها الإقليمي هي من ضمن معايير كوبنهاكن التي اثرت بمجملها بشكل كبير في توجهات السياسة الداخلية والخارجية[23]. ورغم تلك الإصلاحات أصرت المانيا على ان تركيا غير مؤهلة للدخول الى الاتحاد

الأوربي بسبب الأوضاع الداخلية لتركيا المتوترة والتي تتصف بعدم اخضاعها الى معايير حقوق الانسان والديمقراطية بالرغم من محاولة تركيا في الاستقرار الاقتصادي النسبي لكنها لم تتمكن من الاندماج في المجتمعات الاوربية وحل المشاكل العرقية داخل تركيا نفسها.وقد اثار ذلك حفيظة تركيا حيث اتجهت الى الولايات المتحدة الامريكية لتقوية العلاقات معها لانها تؤدي أدوار قوية في الشرق الأوسط التي تعرف بالمنطقة الأكثر صراعا[24].

بعد منتصف التسعينات من القرن العشرين اشتدت التوترات السياسية بين المانيا وتركيا لاسيما مع التهديد الأمني للمنطقة الاوربية، والمتمثل بالهجرة غير النظامية من تركيا الى دول الاتحاد الاوربي بسبب الحروب والتوترات والإرهاب الدولي منهم تنظيم القاعده، لتؤثر تلك الهجرات غير النظامية على العلاقات السياسية التركية – الألمانية. الا ان وصول الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الانتخابات العامة لألمانيا التي جرت في أيلول 1998 [25]. الذي يمتلك نظرية توسيع الاتحاد الأوربي وزيادة الثروة البشرية غيرت موقف الحكومتين الألمانية والتركية، ليتجلى ذلك على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية وحتى الثقافية، وذلك بسبب محاولة المانيا لتوسيع وزيادة المكانة والنشاط الألماني خارج اوربا، اذ زار تركيا اكثر من ثلاثة ملايين سائح الماني عام 1999، ونشطت اكثر من 4000 شركة المانية في تركيا، وقد تبين ان المانيا تعد الشريك الأول لتركيا في مجالات التجارة الخارجية والتعاون المالي والفني والسياحة وصناعة الدفاع، لا سيما بعد زيارة المستشار الألماني الجديد غيرهارد شرودر الى تركيا في أيلول 1999، اذ اكد المستشار الجديد على أهمية العلاقات التركية – الألمانية[26].

ثمة من يرى في تركيا بأن هناك حاجة إلى اتفاقية أساسية بين الجانبين لتوحيد الأتراك الموجودين في ألمانيا ودمجهم بالمجتمع الألماني، على الرغم من أن القانون الوطني الجديد في ألمانيا في عام 1999، منح كثيراً من الأتراك الموجودين في المانيا فرصاً جديدة للإقامة والعمل، فيما شهد الوضع تحسن نسبياً للألمان المقيمين في تركيا الذين يقدر عددهم بحوالي 20.000 في السنوات الأخيرة فضلاً عن تبادل الزيارات على المستوى السياسي .وحاولت تركيا القيام بسلسلة من الإصلاحات باتجاه اقتصاد السوق عام 1999 برعاية من صندوق النقد الدولي ، الا ان وضع المشاكل الاقتصادية كان متأزما داخليا لدرجة اضعف الاقتصاد التركي خارجيا كثيرا.على الرغم من التصريحات لسياسيين ومسؤوليين اقتصاديين اتراك في الصحف بأن تركيا مسيطرة على الأوضاع الداخلية عام 2000 ، الا ان هذه الإصلاحات انتهت بأزمة عميقة عام 2001 ،كان من مظاهرها انخفاض معدل النمو وزيادة معدلات التضخم وارتفاع الأسعار وغيرها، وهو العام

الذي حدث فيه أسوأ انهيار اقتصادي مرت به تركيا، فقد اثرت الازمة بتداعياتها على الاقتصاد التركي عامة، حيث تراجعت قيمة الليرة التركية، وتصاعدت البطالة بسرعة والحق الضرر بالعديد من الشباب وسكان المدن، وكان لانهيار نظام الائتمان التجاري تأثير واضح في المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عموم البلاد وارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي وزيادة عجز الحساب الجاري[27]، فاضطرت تركيا الى وضع برنامج للتجديد الاقتصادي الذي اعده الخبير الاقتصادي التركي في البنك الدولي كمال درويش في عهد الرئيس التركي بولنت اجاويد[28]، اذ اصبح كمال درويش مسؤولا عن برنامج الإنعاش في تركيا، ومنح صلاحيات واسعة تستهدف انقاذ الاقتصاد التركي واعداد خطة اقتصادية جديدة بالتنسيق مع صندوق النقد الدولي بلغت قيمتها 16 مليار دولار امريكي بدعم من المانيا خاصة واوربا عامة[29]. وتم ربطها ببرنامج صارم للتقشف والخصخصة وإصلاح القطاع المصرفي ، حاولت القيام بسلسله من التدابير اللازمة والسياسات الملائمة لمعالجة هذا الموضوع بالتعاون مع المانيا، لان احصائيات عام 2001 اكدت ان هناك اكثر من 1000 شركة المانية موجودة في تركيا، أي اكثر من 50% نسبة الاستثمار، واكثر من 2.5 مليون مقيم تركي في المانيا بين تاجر وعامل، وحوالي 700.000 شخص منهم من حصل على الجنسية الألمانية، ويمثلون الرابط الإنساني الأقوى بين البلدين ،فضلا عن ذلك فان المانيا تعد الدولة الأكثر حضورا على المستوى الثقافي في تركيا من خلال المدارس والمؤسسات المختلفة مثل معهد غوته الألماني وتسهيلات التعليم الألماني في الجامعات التركية، فضلا عن وجود مؤسسات سياسية وثقافية المانية أخرى في تركيا لتعود العلاقات التركية – الألمانية الى اوج قوتها وتطورها[30].

يمكن القول ان العلاقات التركية- الألمانية في بداية التسعينات من القرن العشرين كانت متوترة لكنها مستمرة، لا سيما ان تركيا ادركت قيمتها الاستراتيجية بالنسبة لدول الغرب عامة وألمانيا على وجه الخصوص، اذ ان تفكك الاتحاد السوفيتي وانهاء الخطر الشيوعي الذي لم يقلل من ارتباط المانيا وتركيا بل عمل على دفعهما الى توسيع مجالات التعاون بينهما، وفتح مجالات تعاونية أخرى ثقافية وسياحية وتعليمية وحتى في مجال الطاقة التقليدية والبديلة، لدرجة اعتقد بعض الباحثين ان المانيا لن تستطيع التنازل عن علاقتها مع تركيا، لا سيما المرحلة الجديدة التي دخلت بها منطقة الشرق الأوسط والتي ازدادت أهمية المنطقة دوليا، وارتباط امن اوربا بأمن تركيا لكن ذلك لا يعني عدم وجود خلافات سياسية بينهما تتمحور دائما حول طلب تركيا في الانضمام الى الاتحاد الأوربي، ورفض المانيا لذلك الطلب.

ثالثاً: العلاقات التركية – الألمانية في عهد رجب طيب اردوغان

دخلت العلاقات التركية- الألمانية مرحلة جديدة لا سيما بعد وصول حزب العدالة والتنمية الى الحكم عام 2002، والتي سادها الاستقرار النسبي والتطلع نحو إقامة شراكة استراتيجية اقتصادية ضرورية، لتوسيع التبادل التجاري بينهما وتطوير الاستثمارات المشتركة بما يتماشى مع الاقتصاد العالمي. لذا سعت تركيا وألمانيا الى إيجاد نوع من العلاقات المتبادلة تسودها الرغبة الفعلية في تجاوز كافة الصعوبات والعراقيل فيما بينهما والتركيز على المصالح المتبادلة بالاعتماد على عدة عوامل ذاتية موضوعية أصبحت كعامل جذب للطرف الاخر على سبيل المثال العامل البشري التركي يعد عامل جذب لألمانيا وعامل جذب للشعب التركي لتتداخل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك العلاقة.

مع مطلع القرن الحادي والعشرين حاولت المانيا الاتحادية ان تعزز قوتها ومكانتها عبر تمتين علاقاتها الإقليمية والدولية لا سيما مع تركيا التي تحتل مكانة إقليمية في الشرق الأوسط. وهنا ازدادت الرغبة بين البلدين بالتعاون المشترك من اجل تحقيق اهدافهما ومصالحهما المنشودة في عالم متعدد الأقطاب.

حاولت كل من تركيا وألمانيا، تطور علاقاتهما الداخلية والخارجية ، مستغلة وجود حكومة ألمانية قوية برئاسة غيرهارد شرويدر تبدي الاستعداد الكامل والاهتمام الكبير والدعم المتواصل لتلك الجهود، وتعطي الاهتمام نفسه بتطوير وتعزيز أفاق التعاون الثنائي بين البلدين كان في أول لقاء رسمي جمع كلا من رئيس الوزراء التركي عبد الله غول[31] والمستشار الالماني غيرهارد شرويدر في قمة كوبنهاكن في 13 كانون الاول 2002، اكد فيه رئيس الوزراء التركي إن العلاقات الثنائية بين تركيا وألمانيا تتمتع بعمق تاريخي وسياسي فريد من نوعه وإن هذه العلاقات تنوعت ما بين التجارة والاستثمارات الخارجية والصناعة الدفاعية والسياحة والثقافة والتعاون المالي والتكنولوجي، وانها تتمع بميزات خاصة واكد على ان المانيا هي احدى اهم ثلاث شركاء لتركيا الى جانب الولايات المتحدة الامريكية والصين.في مجالات عدة منها التجارة والاستثمارات الخارجية والصناعة الدفاعية والسياحة والثقافة والتعاون المالي،[32] . كما ان تركيا تعد عاملا جوهريا لاستقرار منطقة الشرق الأوسط في مواجهة الخطر الذي يهدد العالم الا وهو تنظيم القاعدة الارهابي، ومن جهته، أشاد المستشار الألماني غيرهارد شرويدر بعلاقات بلاده مع تركيا، ووصفها بالمتميزة واكد إن العلاقة بين شعبي ألمانيا وتركيا تعود إلى فترة طويلة مضت، وهي تتطور وتتعزز على أساس رغباتهما المشتركة ، وأكد شرويدر ايضاً على حقيقة أن

تركيا وألمانيا هما جزءان حيويان في هذا العالم الحر وهذه الحقيقة تمنح أساسا جديداً لعلاقاتهم[33]. إن هذه العلاقات المتبادلة، التي جاءت في وقت مهم بالنسبة لتركيا سواء على صعيد مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية خصوصاً فيما يتعلق بجهود تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي مع تسلم حكومة حزب العدالة والتنمية للسلطة في تركيا في خريف 2002. وفي عهد هذه الحكومة بلغت العلاقات التركية الألمانية أوج قوتها وتطورها نتيجة للتقارب السياسي بين الحكومتين التركية والألمانية الذي انعكست أثاره في المجالات الاقتصادية والثقافية للعلاقات بين البلدين[34].

وجاءت زيارة شرويدر في إطار تحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين تركيا وألمانيا وتهدئة مخاوف تركيا حول القمة الأوروبية في كانون الأول 2004 حول مسالة بدء مفاوضات العضوية، إذ أبدى شرويدر دعم بلاده لتركيا في هذه المسألة. كما جاءت زيارة شرويدر لتعزيز دور تركيا المحتمل كباب مفتوح لما سمي بالشرق الأوسط الكبير ، وبدء علاقات جديدة في هذا الإطار فيما يتعلق بالجانب الإنساني في العلاقات بين البلدين، اذ ان هناك أكثر من2.5 مليون تركي الأصل في ألمانيا ،وهو عامل مهم في العلاقات الثنائية بين الجانبين. يقابل هذا العدد الكبير من الأتراك في ألمانيا عدد كبير أخر من السياح الألمان الذين يزورون تركيا سنوياً، فما يقرب من 3.3 مليون سائح ألماني زار تركيا عام 2003 ، ارتفع هذا العدد إلى 4 ملايين سائح عام 2004 .كلا العاملين قد أثرا بقوة في تقارب الشعبين ورؤية احدهما للآخر[35]. كما ان هناك عدداً من المؤسسات قد تم تأسيسها في السنوات الأخيرة، للتعامل مع العلاقات الثنائية في مجال الاستشارات والتعاملات المتبادلة ،وهي الاستشارات السياسية على مستوى وزراء الخارجية. آخر اجتماع متبادل كان في 10 آذار 2005 في برلين مجلس التعاون التركي– الألماني يتعامل مع المسائل السياسية والاقتصادية وأيضا التشاور والتباحث فيما يتعلق بالتنمية، التطور والنقل والسياحة والبيئة . واجتماع اخر كان في أيار2005، مشاورات فيما يتعلق بسياسة التبادل الثقافي والاجتماعي بين وزيري العمل ووكالة العمل الفيدرالية ومؤسسات الأمن الاجتماعي[36].

تم تعزيز اللقاء الأول بلقاء ثاني في عهد حكومتي رجب طيب اردوغان[37] وغيرهارد شرويدر الذي قام بزيارات عدة الى تركيا، بهدف تعزيز هذه العلاقات ففي أيار 2005 التقى بالئيس التركي احمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء التركي آنذاك رجب طيب اردوغان وزيارته لجامعة مرمرة في استانبول وحصوله على شهادة الدكتوراه الفخرية، وجاءت هذه الزيارة الثانية لتهدئة مخاوف تركيا حول

القمة الاوربية التي عقدت في كانون الأول 2005، حول مسالة بدء مفاوضات العضوية التركية في الاتحاد الأوربي(38).

بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الوطيدة بين تركيا وألمانيا اذ ان كلا الدولتين كانتا بحاجة الدعم المتبادل وقامت المانيا بتقديم المساعدة لتركيا عن طريق منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 2005، عن طريق ارسال مبعوثين وخبراء في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والسياحية والعسكرية الى داخل تركيا لتقديم إرشادات لتحسين الوضع التركي والنهوض بالواقع السياسي . مما شكل بداية إيجابية للعلاقات بين البلدين، وتعتبر تلك فترة العصر الذهبي بالنسبة لألمانيا في تركيا.على اثر ذلك دافعت المانيا وبشكل استباقي لعضوية تركيا في الاتحاد الأوربي، وبدات باعطاء الجنسية الألمانية للمهاجرين الاتراك ، وتعزز ذلك مع عودة حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي الى السلطة في المانيا، عام 2005 بقيادة المستشارة انجيلا ميركل، التي دعت الى شراكة متميزة مع تركيا ، وعدتها عضوا في الاتحاد الأوربي من الدرجة الثانية أي شريك اوربي[39].

وفي عام 2007 أسست المانيا العديد من المؤسسات الدبلوماسية الألمانية لدراسة السياسة التركية ومنها المعهد المتخصص لدراسة اللغة الألمانية في تركيا، وكذلك القنصلية الألمانية، اذ حاولت المانيا من خلال ذلك التأثير بالرأي العام التركي من خلال تلك المؤسسات والانخراط في السياسة التركية بشكل مباشر او غير مباشر، التي تستخدم شعارات تخص البيئة وحقوق الانسان وحرية الصحافة[40].

في عام 2010 توسع نطاق العلاقات السياسية ما بين البلدين خاصة عندما قامت تركيا بجملة من الإصلاحات الداخلية ومنها حماية الصحافة والصحفيين، والذي انعكس على إمكانية دخول تركيا الاتحاد الأوربي، مما أدى الى زيادة اللقاءات الرسمية التركية – الألمانية ومنها لقاء وزير التجارة والطاقة الألماني بيتر التماير مع وزيرة الاقتصاد التركي بيرت البيرق في تركيا اللذ1ان اكدا على التعاون المستمر بين البلدين في جميع القضايا السياسية المتعلقة بينهما، لا سيما قضية الاكراد وحقوق الانسان[41].

وفي عام 2012 دعمت المانيا موقف تركيا السياسي من حركات التغيير التي حصلت في الدول العربية، وبدأت تعيد النظر وتفتح باب النقاش حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوربي. اذ قام رجب طيب اؤدوغان بزيارة رسمية الى مصر مؤيداً إرادة الشعب المصري ومؤكداً على أهمية الديمقراطية في حياة الشعوب العربية، وهذا ما رحبت به المانيا وعدته تحولا ايجابياً في السياسة

التركية. الا انه سرعان ما واجه الطرفان ازمة أخرى هددت العلاقات الإيجابية الا وهي ازمة الهجرة غير الشرعية أي اللاجئين التي بدأت تتطور مع مطلع 2014 [42]. اذ كشفت قضية اللاجئين قيمة تركيا الأمنية كونها حارسة لبوابة قارة اوربا بالنسبة لألمانيا خاصة والاتحاد الأوربي عامة، ليتداركا الطرفان الازمة بذكاء سياسي واستثمارها لصالحهما، ففي عام 2016 اتفقت المانيا بقيادة المستشارة انجيلا ميركل وتركيا من حيث المبدأ على تعاون غير محدود للتغلب على الهجرة غير النظامية، اذ تعهدت تركيا بمراقبة حدودها مع اليونان وإعادة المهاجرين السوريين، في الوقت الذي اتفقت فيه تركيا وألمانيا على تقديم المساعدات المالية والتي بلغت مجموعها 6 مليارات يورو للاعوام 2016- 2019، بالمقابل تمنع تركيا اللاجئين بالقدوم من تركيا الى المانيا[43].

الا انه حدثت بعض الاحداث التي عكرت صفو العلاقات ما بين البلدين مثل الاعتراف الألماني بمذبحة الأرمن التي حدثت في أيام الدولة العثمانية اثناء فترة الحرب العالمية الأولى، وكذلك التهديدات التركية شديدة اللهجة عندما امتنعت المانيا من تمويل تركيا بالأسلحة بسبب الأسلوب العنيف الذي مارسته تركيا ضد سوريا. الا ان ذكاء الساسة الاتراك في عدم خسارة شريك قوي مثل المانيا اسهم في حل كافة التوترات السياسية بين الطرفين، عن طريق سلسلة من الزيارات والمباحثات الرسمية فيما بينهما، مع رغبة المانيا بعدم خسارة شريك قوي في الشرق الأوسط مثل تركيا.

رابعاً: التعاون الاقتصادي التركي _ الالماني

يعد التبادل التجاري من الامور المهمة التي تعمل على تعزيز العلاقات الاقتصادية بين دول العالم المختلفة، اذ يعمل على زيادة الدخل ويسهم في تقليل البطالة ويحد من ارتفاع الاسعار للمنتجات في الدول التي بينها اتفاقات تبادل تجاري، لذا يهدف التبادل التجاري الى تقوية العلاقات الاقتصادية بين البلدين. ودعم الاقتصاد وتنميته لا سيما ان التجارة الالمانية تعد جزءاً مهماً في الاقتصاد التركي الامر الذي عزز التبادل التجاري مع المانيا خاصة واوربا عامة.

ان العلاقات الاقتصادية ما بين البلدين كانت تسير بتجاه تطوير عجلة الاقتصاد بين البلدين، وبما يهدف الى تقوية العلاقات الاقتصادية ودعم الاقتصاد وتنميته لا سيما ان التجارة الألمانية تعد جزءا مهما في الاقتصاد التركي، الامر الذي عزز التبادل التجاري فيما بينهم[44]، اذ بلغ حجم التبادل التجاري بينهما ما يقارب 35 مليار يورو عام 2007، في وقت كان التبادل البشري حوالي 450 الف عامل تركي يسهم في الناتج المحلي الإجمالي الألماني، ليصبحوا هؤلاء الجالية عنصر مهم لا يمكن لألمانيا التنازل عنهم اقتصاديا، وتؤكد الأرقام الإحصائية من غرفة التجارة التركية ان

العلاقات الاقتصادية بين تركيا وألمانيا قوية ومتطورة، ففي عام 2011 صدرت تركيا مواد خام الى المانيا بقيمة 3.73 مليار يورو، والسياحة 3.66 مليار يورو، وخدمات التامين 43.7 مليون يورو وهذا يعدها اكثر البلدان الاوربية تجارة مع تركيا.ومع تطور العلاقات أصبحت المانيا اكبر مستثمر اجنبي وشريك تجاري رئيس لتركيا اذ احتلت المرتبة الأولى في الصادرات والثالثة في الواردات عام 2013[45].

واما في عام 2019 فقد بلغ التبادل التجاري بيت تركيا وألمانيا 35.9 مليار يورو وهو ما يمثل انخفاضا بنسبة 9% مقارنة بعام 2018 بسبب جائحة كورونا، وعليه كان حجم الاستثمارات بين البلدين للفترة 2002- 2019 ما يقارب 9.905 مليار يورو مقابل صادرات المانيا ما يقارب 2.790 مليار يورو في المدة نفسها.ويدل هذا ان المانيا لا تزال اهم شريك لتركيا لتحافظ على المركز نفسه من حيث الاستثمارات التي أحدثت قفزة هائلة برأس المال الألماني الذي ترجم بعمل الشركات الألمانية في تركيا [46].

عملت تركيا بشكل عام على اتباع سياسة خارجية تعمل على التنمية الاقتصادية، اذ حددت تركيا هدفاً ستراتيجيا هو النهوض بالواقع الاقتصادي للبلاد واتباع الطريق الألماني لانها انتهجت الفكر الاقتصادي الألماني، الذي حقق المعجزة الألمانية الاقتصادية، اذ حاولت اتباع سياسة تتجه بها الى التنمية الاقتصادية بالدرجة الأساس، كما حاولت منع المشاكل السياسية مع المانيا لكي لا تؤثر على طبيعة التعاون الاقتصادي التركي – الألماني، وادخلت لوائح قانونية لتشجيع التجارة معها ، وتسهيل الاستثمارات الألمانية في تركيا، واحدثت تطورات كبيرة في العلاقات الثنائية التجارية بين البلدين[47].

والجدول ادناه يبين مقدار التعامل التجاري بين تركيا والمانيا (الصادرات المختلفة) لعدة سنوات والذي كان يتذبذب بين الصعود والنزول قبل عام 2014 في حين كان في تزايد مستمر في السنوات الاخيرة[48].

السنة	الصادرات التركية الى المانيا(مليار يورو)	الصادرات الالمانية الى تركيا (مليار يورو)
2002	5.869	7.041
2005	9.455	13.633
2008	12.951	18.687
2010	11.479	17.549
2012	32.5	35.123
2014	11.544	26.234
2017	11.650	39.342
2018	16.80	42.202
2020	8.838	44.455
2021	17.705	27.345
2022	18.910	24.644

عملت تركيا على تبني سياسة خارجية تعمل على التنمية الاقتصادية، اذ حددت تركيا هدفاً استراتيجيا هو النهوض بالاقتصاد التركي واتباع الطريق الالماني لأنها انتهجت الفكر الاقتصادي الالماني الذي حقق المعجزة الالمانية الاقتصادية، اذ حاولت تركيا اتباع سياسة تتجه بها الى التنمية الاقتصادية بالدرجة الاساس، وعلى ضوء ذلك صممت سياستها الاقتصادية، كما حاولت منع المشاكل السياسية مع المانيا لكي لا تلقي بظلالها على التعاون الاقتصادي التركي – الالماني، وادخلت لوائح قانونية لتشجيع التجارة معها، وتسهيل الاستثمارات الالمانية في تركيا، واحدثت تطورات كبيرة في العلاقات الثنائية التجارية بين البلدين[49].

كشف تقرير اعدته جمعية مصدري المنسوجات في اسطنبول عن مؤشر وامكانات تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة بين البلدين، وتظهر هذه البيانات ان المانيا ليست مجرد سوق تصدير، ولكنها شريك للاقتصاد التركي بسكانها الذين يصل عددهمالى 83 مليون نسمة ،وناتجها المحلي الاجمالي الذي يتجاوز 4 ترليونات يورو،اذ تعد المانيا اكبر قوة اقتصادية في اوربا حيث حققت معدل نمو اقتصادي سنوي يتراوح بين (2-1.5%) اي انها اكبر مستورد في العالم في عام 2018 باستيراد (1.3) تريليون يورو من تركيا[50].

اما على الصعيد التبادل السياحي تعد السياحة بين البلدين احد الموارد المهمة اقتصادياً اذ بلغ اجمالي عدد السائحين الى تركيا ما يقارب (41.6) مليون سائح في عام 2015.وشكل الالمان وحدهم (15.4%) من اجمالي السائحين الاجانب، وحوالي 10% من الروس و(6.9%) من بريطانيا، ومن الواضح ان الالمان في مقدمة السواح الاجانب[51].

تمكنت الشركات الالمانية من ترسيخ موقعها في السوق التركية منذ زمن بعيد من النشاط التجاري في المنطقة، حيث بدأت شركات مثل بورش الالمانية العمل في تركيا منذ عام 1910، كما ان عدد الشركات التركية في المانيا قد حققت زيادة ملحوظة في السنوات 2010 – 2020، بالتزامن ايضا مع زيادة عدد الشركات الالمانية العاملة في تركيا التي وصل عددها الى(7600) شركة برأسمال الماني، لان السوق التركي استهلاكي بسبب الحجم السكاني الذي يتجاوز 86 مليون نسمه، ويقدم فرص مبيعات واستثمار شاملة للشركات الالمانية والعالمية التي تمارس نشاطها في عموم تركيا. وان هذه الشركات تساهم في توظيف النمو الاقتصادي وتشكل العمود الفقري للعلاقات الاقتصادية بين البلدين. كما تطور حجم التبادل التجاري بين البلدين ليصل الى مستوى قياسي عام 2021،حيث بلغت قيمته(40.1) مليار يورو. لا سيما في مجال صناعة السيارات[52].

اما اهم صادرات المانيا الى تركيا عام 2021، تمثلت بالمنتجات الصيدلانية التي وصلت قيمتها الى(416) مليون يورو(197) مليون يورو الات انتاج الكهرباء،والاجهزة الالية الكهربائية حوالي(96.3)مليون يورو، والات اخرى(95.5) مليون يورو، والبلاستيك(70.9)مليون يورو، ومن ادوات التسخين المنزلية والتدفئة المنزلية حوالي(141) مليون يورو، والاقمشة(108) مليون يورو، واصناف اخرى من الحديد والواح الحديد حوالي(87.7) مليون يورو، وملابس حوالي(84.8) مليون يورو وسيارات الية(69.6) مليون يورو[53].

تمثل تركيا سوقا مهما للشركات الالمانية التي تتعامل مع الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كما تدير المانيا بالتعاون مع تركيا مزارع من الرياح ومحطتين من الطاقة الشمسية، ومحطة طاقة كهرومائية باجمالي قدره (720) ميغاواط منذ عام 2013، وما زالت تعمل على تطويره لتشارك تركيا مشروع اخر يعمل على طاقة الرياح الذي تبلغ قدرته(1) جيجاواط الذي منحت لشركة (سيمنز) في اب 2017، يدل على هذه الامكانات الالمانية في التعهد المستمر بتوفير الطاقة للشركات التركية والتي تقدر حوالي (250) شركة اخرى تبحث عن هذا النوع من الاستثمار داخل تركيا[54].

تعد المشاريع الالمانية في تركيا او التركية في المانيا ركيزة اخرى للتعاون التركي- الالماني لتجلب تلك الشراكة لكلا البلدين فرصا واساليب جديدة خاصة في مناطق الشرق الاوسط، اذ يتمتع البلدان بخبرة متعمقة في تنفيذ المشاريع المشتركة، تعكس الوجود المشترك للشركات التركية والالمانية في تركيا والمانيا، اذ ليس من الصعب توسيع التعاون في مختلف المجالات، ولا سيما

الجانب الاقتصادي في مجال الشركات التي فرضت نوع اخر من التعاون الاقتصادي، ونتيجة لذلك يمكن للتعاون التركي – الالماني في مجال الشركات ان يجلب العديد من فرص لتوثيق التعاون الاقتصادي، للتغلب على عدم الاستقرار السياسي نوعا ما[55].

حافظت تركيا على علاقة وثيقة ومتعددة الاطراف مع المانيا اذ يدرك الجانبان اهمية شراكتهما في مجال الشركات التجارية، ويلتزمان تماماً بالتغلب على التحديات للانخراط في استثمارات جديدة والتزام طويل الاجل في السوق التركي، بالنسبة لالمانيا لانه يتطلب شروط معينة للسماح بمثل هذه الالتزامات مثل الحفاظ على حوار مفتوح حول كيفية تحسين بيئة الاستثمار من اجل الاستفادة الكاملة من امكانات الشركات الالمانية الموجودة في تركيا. اذ اظهرت استثمارات الشركات الالمانية الربحية طويلة الاجل حقيقيتين. اولاً: تمثل تركيا موقعاً استثماريا مهماً للدول الصناعية القوية اقتصادياً. ثانيا: تتمتع تركيا والمانيا بامكانات كبيرة فيما يتعلق بالعلاقات الثنائية متبادلة المنفعة[56].

كما ان شركة(بي اس اس) الالمانية التي استطاعت في عهد حكومة المستشارة الالمانية انجيلا ميركل دعم وتمويل مشروع عملاق لتطوير شبكة السكة الحديد في تركيا نهاية عام 2018، بمشاركة شركات صناعية ومجموعات اقتصادية المانية ، لتحصل هذه الشركات على موافقات رسمية لتمويل هذا المشروع وادارته، اذ تؤشر الموافقات الرسمية على احتمال تدفق مساعدات حكومية بعشرات المليارات من برلين لتنفيذ هذا المشروع الضخم لاهميته الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية لالمانيا. اذ ترى تركيا في المانيا شريكاً مفضلاً في هذا المشروع، بعد رفضها عرضا مغريا للمشاركة بتنفيذه من الصين، والجدير بالذكر ان كلفة اقامة هذا المشروع الذي يوصف بمشروع القرن بلغت (35) مليار يورو، وتباحثت تركيا لتنفيذه مع اتحاد شركات سيمنز الصناعية الالمانية العملاقة ومؤسسة السكة الحديد الالمانية اللتين اسهما في التخطيط للمشروع وبناء خطوط جديدة للقطارات الفائقة السرعة[57].

ونظرا لاهمية هذا المشروع الاقتصادي في تركيا ابدت الحكومة الالمانية خلال اجتماعها مع المسؤولين الاتراك ومسؤولي شركة سيمنز استعدادها لتقديم الدعم لهذا المشروع ماديا وعمليا، وباشراف خبراء المان عن طريق تقديم ضمانات حكومية للمشروع التركي عند المؤسسات العالمية او بواسطة قرض من مجموعة بنوك اعادة الاعمار المملوكة للدولة الالمانية، وقد جسد اتفاق القرن عمق التعاون بينهما عن طريق دعم هذا المشروع وتنفيذه لهم. وهو دليل ايجابي كبير في العلاقات الدبلوماسية بين تركيا والمانيا. بعد مرحلة من الاحتقان الشديد نتيجة اعتراف المانيا

عام 2016 بارتكاب تركيا مذابح بحق الارمن. لتعد تركيا بعد ذلك احدى اهم الاسواق للشركات الالمانية[58].

نستنتج مما سبق ان المانيا تمتلك مكانة اقتصادية هامة بين حلفاء تركيا الغربيين نظراً لمرونتها في السياسة الخارجية على الرغم من الازمات العرضية، لكن اتسمت العلاقات التركية - الالمانية في الغالب بعلاقات سياسية واقتصادية وثيقة للغاية، وكانت العلاقات الاقتصادية هي الاقوى صلة بين البلدين وتمكنت من تحمل تأثير الخلافات او النزاعات السياسية الجيوستراتيجية في بعض الاحيان. اذ لا تتمتع العلاقات التركية – الالمانية بتقليد طويل من التعاون الاقتصادي الوثيق فحسب، بل تقوم ايضا على الاعتماد المتبادل. كما ان لتركيا والمانيا روابط اقتصادية قوية مع بعضهما ،لدرجة التعامل بسبب توظيف العديد من العمال الاتراك في المانيا اولا ، وانتشار الكثير من الشركات الالمانية لتوثق هذه الروابط القوية بين هذه الدول تجعل المانيا لتركيا الشريك الاول في مختلف المجالات، مثل التجارة الخارجية والسياحة والصناعات الثقيلة. اذ تصدر المانيا بشكل اساس الالات والسلع الكهربائية وقطع التوريد وغيرها الى تركيا، بينما تصدر تركيا منتجات المنسوجات والاغذية والجلود والخضروات والمواد وبعض السلع الالكترونية المحددة الى المانيا.

الخاتمة:

تتميز العلاقات التركية - الألمانية بأنها ذات تاريخ طويل نسبياً، إذ يعود في جذوره الى العهد العثماني، والى القرن الثامن عشر تحديداً، الأمر الذي جعلها تتسم بالتشابك والتداخل في مجالاتها السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها من المجالات ،وعلى الرغم من أنها مرت بفترات مختلفة من القوة والضعف منذ تأسيس جمهورية تركيا الحديثة عام 1923 وحتى اليوم.

ان السياسة الخارجية لتركيا بعد الحرب العالمية الثانية تأثرت بالمنطلقات التي سادت العالم انذاك بتأثير النظام العالمي الجديد، الذي تمثل بظهور كتلتين متنازعتين هما الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ، الا ان ثمة خطوطا رئيسية في السياسة الخارجية، اتفقت عليها كل الاحزاب السياسية في تركيا. ويبدوا ان لموقع تركيا الجيوستراتيجي بوصفها جسرا بين الغرب والشرق، اثرا كبيرا في رسم السياسة الخارجية التركية . وأن أفضل المراحل في تاريخ العلاقات في نهاية فترة الثمانينات من القرن العشرين ، حيث دخلت مرحلة جديدة من التطور والتوسع في المجالات كافة.

على الرغم من الاختلاف والتناقض في المصالح والايديولوجيات التركية والألمانية، الا ان صناع القرار دائماً ما يحاولون إيجاد صيغة للتعاون في مختلف المجالات بين الوحدات السياسية لتركيا وألمانيا، لا سيما ان هناك العديد من المؤشرات والأسباب التي يمكن ان تؤدي الى التعاون والحوار سياسياً واقتصادياُ وعسكرياً، وتزامن ذلك مع رغبة تركيا في تعزيز عوامل قوتها ، ودعم وضعها الدولي في ظل بروز اقطاب دولية جديدة. فضلاً عن سعيها الحثيث للحفاظ على مكانتها الإقليمية، وذلك يتطلب انتهاج سياسة الصعود السلمي عبر التعاون مع اوربا عامة وألمانيا خاصة، لا سيما انها تعلم بأن الدخول في صراع او تنافس مع المانيا سيؤدي الى تعطيل مسيرة الصعود والتنمية الاقتصادية في تركيا. ومن ثم تهديد بروزها كقوة إقليمية. وفي المقابل تنتهج المانيا سياسة التعاون مع تركيا بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي كافة المجالات. ولذا فان كلا الدولتين تعملان على إبقاء علاقات ثنائية مستقرة لانها تشكل احد العوامل الأساسية لتوافق الرؤى واستغلال الفرص لتحقيق اهداف ومصالح مشتركة مثل النمو الاقتصادي والهيمنة الإقليمية لكل دولة. .

ومن هذا المنطلق كان لا بد من متابعة تطور هذه العلاقات وتحليل جوانبها المختلفة. ومرورها بمراحل مختلفة، فبعد سقوط جدار برلين نهاية عقد الثمانينيات من القرن العشرين وتوحيد الألمانيتين (الشرقية والغربية)، ثم انتهاء الحرب الباردة مطلع عقد التسعينيات، دخلت العلاقات بين البلدين مرحلة جديدة من التطور والبناء على جميع الاصعدة الاقتصادية والسياسية والثقافية، خصوصاً بعد مجيء الحكومة الانتلافية في ألمانيا عام 1988 برئاسة المستشار الألماني غيرهارد شرويدر ثم ما لبثت هذه العلاقات أن دخلت مرحلة جديدة من القوة والتوسع مع مجيء حكومة حزب العدالة والتنمية في تركيا برئاسة (رجب طيب اردوغان) الى السلطة في تشرين الثاني حتى عام ، 2002واستمرت العلاقة بين البلدين بين شد وجذب.

نستنتج من ذلك ان لتركيا مكانة استثنائية لدى المانيا والعكس صحيح، ورغم بعض الازمات العرضية الا ان العلاقات التركية -الألمانية اتسمت بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية واجتماعية ،وكانت العلاقات الاقتصادية دائماً هي الأقوى صلة بين البلدين، وتمكنت من تحمل تأثير الخلافات السياسية في بعض الأحيان. فضلا عن الروابط الاجتماعية والثقافية ووجود العديد من العمال الاتراك في المانيا وانتشار الكثير من الشركات الألمانية في تركيا التي ساهمت في توثيق العلاقات بين البلدين والتي جعلت من تركيا الشريك القوي لدى المانيا، في مختلف المجالات مثل التجارة الخارجية والسياحة والدفاع والصناعات التقنية، اذ تصدر المانيا بشكل

أساس الالات والسلع الكهربائية وغيرها الى تركيا، بينما تصدر تركيا منتجات المنسوجات والأغذية والجلود والخضروات والمواد وبعض السلع الالكترونية المحددة الى المانيا.

الهوامش:

([1]) F. Adanir, Wandlungen des deutschen Turkeibildes, Zeitschrift fur Turkeistudien, University of Turkey,Turkey,1991,P. 10.Gefffrey Lewis,Turkey,London,P120.

([2]) Stephen.F. Szabo,Germany and Turkey,Germany,2004 ,P, 10.

(3) ا لبر اورطايلي، حقائق التاريخ التركي الحديث، ترجمة عن التركية احمد زكريا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الامارات العربية المتحدة[3] (2022،ص310؛ احمد عبدالقادر من مشكلات الشرق الاوسط، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، 2002،ص490.

[4] (4) عماد احمد الجواهري، البنية الاجتماعية في الاقتصاد التركي ، الموصل،1987 ، ص145؛ احمد عبد الكريم، تاريخ المانيا الحديث، مصر 1999، ص20.

احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد،1975،ص50

([5])Stanford.G & Ezul.K.Shaw, History of Ottoman Empire and modern Turkey, London, 1977, P. 328.

([6])احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، الأردن، 1981، ص258؛ نجم احمد مشعان، مكانة تركيا الدولية ، دراسة في التوازنات الاقليمية والدولية،دار امجد للنشر، الاردن، 2017،ص12.

([7])Sinan Ulgin, Turkey and the bomd, Unclear policy,Turkey,2012,P.30.

توركوت اوزال (1927- 1993): ولد في ملاطية وتخرج من جامعة العلوم التطبيقية في استانبول كمهندس الكتروني[8]) ودرس الاقتصاد في الولايات المتحدة، اصبح مستشاراً تقنياً لسليمان دميرال عام 1965، ورئيساً لمؤسسة تخطيط الدولة عام 1967،وذهب بعد انقلاب عام 1971 للعمل مع البنك الدولي في واشنطن، عمل في القطاع الخاص خلال السنوات(1973-1979)،عين في الحكومة من قبل دميرال عام 1979 مع مسؤولية خاصة عن رزمة الإصلاح الاقتصادي ،عين رئيساً للوزراء في ظل حكم الجنرالات (1980- 1982)،اضطر الى الاستقالة بسبب فضيحة مصرفية، مؤسس حزب الوطن الام عام 1983، عين رئيساً للوزراء (1983- 1989)، ، وهو ثامن رئيس للجمهورية منذ عام 1989 الى وفاته عام 1993. انظر: أريك زوركر،تاريخ تركيا الحديث،ترجمة عبداللطيف الحارس،دار المدار الاسلامي، لندن،2013 ص 524.

([9])خليل إبراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية، بغداد ، 1991، ص ص 128-129 ؛ خليل علي مراد، الازمة القبرصية الاولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع المانيا الغربية، مجلة دراسات التركية، مركز الدراسات التركية، العدد 11،جامعة الموصل،حزيران، 1991،ص46.

) جهاد عودة، البناء الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية المانيا الفدرالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 82،القاهرة،ايلول ([10]) 1985،ص12.

Nilgun Ansan Eralp, Aydin Duzu Senem, Turkey- Germany realtions in an era of geopolitical turmoil,Turkey,2022,p.22.

([11]) Elvin Aghayev , From past to present relations between Germany and Turkey ,Istanbul,2012, P. 30

([12]) Hurewitez.J.C, Diplomacy in the Near and Middle East, Berlin, 2015,P.140.

([13]) U. Steinbach, Turkish releation with the European Union after the Justice and development party, Berlin, 2019, P.66.

سعيد الحاج ، توتر جديد في العلاقات التركية – الألمانية، المعهد المصري للدراسات والبحوث، القاهرة، 2017، ص 16.([14]))

([15]) مسعود يلماز: ولد عام 1947 وتخرج من كلية العلوم السياسية جامعة انقرة عام 1971، حصل على شهادة الماجستير من كولونيا في المانيا،(وعمل منذ ذلك الوقت في الصناعة الخاصة وفي مؤسسات الدولة، احد مؤسسي حزب الوطن الام عام 1983، وعين وزيرا للشؤون الخارجية (1987-1990)، ورئيساً للوزراء عام 1991 ومجدداً عام 1996،كان قائد الجناح الليبرالي في داخل حزب الوطن الام.انظر:أريك زوركر، المصدر السابق ، ص529.

لقمان عمر محمود، العلاقات التركية الألمانية في عهد اردوغان، مجلة دراسات إقليمية، السنة 3 ، العدد 6، بغداد، 2006، ص97.)([16])

([17]) Tunay Kuzer, Beverly Crawford, Power and German foreign policy, Turkey, 2007, P, 66.

([18]) Adam Szymanski, Germany and the question of Tuekey's membership in the European Union, The policy institute of international affairs, London, 2007, P. 25.

([19]) ثامر كامل ونبيل محمد سليم، العلاقات التركية- الامريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، دار السلام للطباعة، مصر، 2004، ص 27.

Ekavi Amer, American – Turkish Relations since the end of the cold war, Middle East Policy,)([20](University of Beirut, 2001,P. 88.

نزيرة الافندي، طموحات وقضايا الوحدة الالمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد 100، القاهرة، كانون الاول 1990،ص112.)([21])

([22]) Sayari Sabir ,Turkish Foreign Policy in the Post- Cold War Era, The Challenges of multi-Regionalism, Journal of International Affairs, University of Istanbul, Turkey,No. 126,2000.

([23]) Stephen.F.Szabo, Op,Cit, P . 22

لقمان عمر محمود ، المصدر السابق، ص 87.([24]) ،

) فريتز فشر، الوصول الى القمه العالمية وسياسة الهدف الحربي لألمانيا، برلين، 2005، ص 87 .[25](.

)سعيد الحاج ، توتر جديد في العلاقات التركية – الألمانية، المعهد المصري للدراسات والبحوث، القاهرة، 2017؛ أريك زوركر ، المصدر [26](السابق ،ص 446 .

([27]) Sayari Sabir, Op.Cit, P .34.

([28]) بولنت اجاويد: سياسي وصحفي وشاعر ولد في استانبول عام 1925،وكان والده دكتور فخري اجاويد نائبا في البرلمان التركي، انهى دراسته في كلية دوبرت في استانبول عام 1944،ثم درس في كلية اللغات والتاريخ،سافر الى الولايات المتحدة الامريكية لمدة عام بمنحة من مؤسسة روكفلر،واجرى خلالها بعض دراساته في جامعة هارفرد،وشغل منصب وزير العدل بين سنتي 1961و1965،وانتخب امينا عاما لحزب الجمهوري بدلاً من عصمت اينونو، والذي عرف باسم حزب الشعب الجمهوري الاشتراكي الديمقراطي،ومن مؤلفاته يسار الوسط عام 1966 واتاتورك والثورة 1970. انظر:علي البديري، محاضرات في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر،1914-1991،ج1، بغداد،1999 ص 61.

([29]) Ekavi Amer, Op. Cit, P.45.

([30]) Ekavi Amer, Op. Cit,.P.50

)[31]عبدالله غول:ولد في 29 تشرين الأول 1950 في مدينة قيصري بتركيا، وهو اقتصادي وسياسي تركي تخرج من كلية الاقتصاد جامعة(استانبول((عام 1972 وحصل على الدكتوراه في الاقتصاد ، أسس حزب العدالة والتنمية مع صديقة رجب طيب اردوغان،كان وزيرا للخارجية للفترة 2007 ثم رئيسا للوزراء للفترة من 2007 – 2014 وخلفه رجب طيب اردوغان انظر: ar.m.wikipedia.org

([32]) Jim Zanotti, Turkey .U.S. Defenes cooperation, Prospects and challenges,Turkey, 2022,p.17.

)[33](Materialy.S.Pism, Adam Szymanski, Germany and the question of Turkey membership in the European Union, Turkey, 2017,P. 5.

([34]) Aziz .A.Aglo, The U.S.A.effect on Turkey- European Union Relations Turkey,2019,P. 4. ,

([35]) Edward.G.Erickson, Turkey as regional hegemon strategic implication for United States, Turkey,2019,P, 21.

([36]) Edward.G. Erickson, Op. Cit, P. 14.

)[37](رجب طيب اردوغان، ولد عام 1954 تخرج من جامعة مرمرة كلية الاقتصاد، وهو سياسي واقتصادي تركي شغل سابقا منصب ،رئيس (اً لبلدية استانبول 1994- 1998 ، أسس حزب العدالة والتنمية فاز بالانتخابات الرئاسية بمنصب رئيس الوزراء(2003-2014) ،شهدت السنوات الأولى من حكمه تقدما في المفاوضات الخاصة بالانضمام الى الاتحاد الأوربي، وانتعاشا اقتصاديا بعد الازمة المالية 2001.انظر: حسي بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، الدار العربية للعلوم، مصر،2011،ص10.

([38]) Materialy.S. Pism, Op.Cit,P. 18.

([39]) تأسست منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي عام 1961 خلفا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي الذي تاسس عام 1947،((((وتتمثل رسالة المنظمة في تعزيز السياسات التي تؤدي الى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر انحاء العالموتعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والذي يشمل مواضيع مثل الإصلاح التنظيمي والتنمية والتجارة الدولية وتضم 34 دولة من ضمنها اوربا أهمها المانيا ودول أمريكا الشمالية والجنوبية.للتفاصيل انظر: احمد عبد القادر، اهم المنظمات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، بغداد، 2017، ص74.

([40]) Jim Zanotti,Op.Cit.P. 12.

([41]) Aziz.A.Aglo, Op.Cit.P. 5.

([42]) Sakallioglu Umit Cizre, The Autonomy of the Turkish Militars political autonomy, Turkey.2004,P.154,

([43]) Edward.G. Erickson, Op. Cit, P. 15.

([44]) I.bid, P.16.

([45]) Sakallioglu.U. Erickson, Op.Cit, P. 155.

([46]) Materialy.S. Pism, Op.Cit, P. 17.

([47]) Turhan Ebru, The struggle for the German- Turkish partnership,NewYork, 2016, P. 44.

(48) Edward.G.Erickson.Op.Cit,P.20.

(49) https://www.europages.ma

(50) Stephen.F.Szabo, Op.Cit,P.32.

(51) Aziz .A.Aglo, Op.Cit,P.34.

(52) Edward.G.Erickson.Op.Cit,P.22.

(53) Materialy.S.Pism,Op.Cit.P.18.

(54) I bid, P.20.

(55) Stephen.F.Szabo, Op.Cit,P.25.

(56) Aziz .A.Aglo, Op.Cit,P.35.

(57) Jim Zanotti,Op.Cit,P.25.

(58) Materialy.S.Pism,Op.Cit.P.19.

قائمة المصادر

المصادر العربية والمعربة:

1- البر اورطايلي، حقائق التاريخ التركي الحديث، ترجمة عن التركية احمد زكريا، الدار العربية للعلوم ناشرون، الامارات العربية المتحدة، 2022.

2.احمد عبدالقادر ، من مشكلات الشرق الأوسط، مكتبة الانجلو المصرية، ال1988 2-.

3.احمد عبد القادر، اهم المنظمات الاقتصادية، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، القاهرة،32017 -
4 - احمد عبد الكريم، الوجيز في تاريخ المانيا الحديث، مصر، 1999
5. احمد مراد، نشوء الدولة العثمانية، دار الجيل، الامارات العربية المتحدة، 2000 5-
6- احمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية، دار الحرية للطباعة، بغداد، 1975
7- احمد نوري النعيمي، تركيا وحلف شمال الأطلسي، المطبعة الوطنية، الأردن، 71981
8 أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة عبد اللطيف الحارس، دار المدار الإسلامي، لندن، 2013. 8-
9- ثامر كامل ونبيل محمد سليم، العلاقات التركية- الامريكية والشرق الأوسط في عالم ما بعد الحرب الباردة، دار السلام للطباعة، مصر، 2004
10- جهاد عودة ، البناء الاقتصادي والاجتماعي لجمهورية المانيا الفدرالية، مجلة السياسة الدولية، العدد 82، القاهرة،مصر، أيلول 1985
11- حسين بسلي وعمر اوزباي، رجب طيب اردوغان قصة زعيم، ترجمة طارق عبدالجليل،ط1، الدار العربية للعلوم، بيروت،2011
12- خليل علي مراد،الازمة القبرصية الأولى وانعكاساتها على علاقات تركيا مع المانيا الغربية،مجلة دراسات تركية،العدد11 ، مركز الدراسات التركية، جامعة الموصل ،حزيران ، 199
13- خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات التركية،بغداد،1991. 13
14- سعيد الحاج ، توتر جديد في العلاقات التركية – الألمانية، المعهد المصري للدراسات والبحوث، القاهرة، 2017
15- علي البديري، محاضرات في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر، 1914- 1991، ج1،بغداد 1999
16- عماد احمد الجواهري، البنية الاجتماعية في الاقتصاد التركي ، الموصل،161987
17- فريتز فشر، الوصول الى القمه العالمية وسياسة الهدف الحربي لألمانيا، برلين، 2005
18.لقمان عمر محمود، العلاقات التركية الألمانية في عهد اردوغان، مجلة دراسات إقليمية، السنة 3 ، العدد 6، بغداد.
2006
19نجم احمد مشعان، مكانة تركيا الدولية، دراسة في التوازنات الإقليمية والدولية، دار امجد للنشر، الأردن، 2017.
20- نزيرة الافندي، طموحات وقضايا الوحدة الألمانية، مجلة السياسة الدولية، العدد (100) ،القاهرة. ، كانون الأول، 1990،

المصادر الأجنبية

21- Adam Szymanski, Germany and the question of Tuekey's membership in the European Union, The policy institute of international affairs, London, 2007.

22-- Avlon Project,A decade of American foreign policy 1941- 1949, Newyork,2020.

23- Aziz .A.Aglo, The U.S.A.effect on Turkey- European Union Relations TurkeyTurkey.,2019

24- Edward.G.Erickson, Turkey as regional hegemon strategic implication for United States, Turkey,2019.

25 - Ekavi Amer, American – Turkish Relations since the end of the cold war, Middle East Policy, University of Beirut, 2001.

26- Elvin Aghayev , From past to present relations between Germany and Turkey ,Istanbul,2012.

27- F. Adanir, Wandlungen des deutschen Turkeibildes, Zeitschrift fur Turkeistudien, University of Turkey,Turkey,1991.

28- Geoffrey Lewis, Turkey,London,1970.

29 - Hurewitez.J.C, Diplomacy in the Near and Middle East, Berlin, 2015,.

30- Jim Zanotti, Turkey .U.S. Defenes cooperation, Prospects and challenges,Turkey, 2022.

31- -Materialy.S.Pism, Adam Szymanski, Germany and the question of Turkey membership in the European Union, Turkey, 2017.

32- Nilgun Ansan Eralp, Aydin Duzu Senem, Turkey- Germany realtions in an era of geopolitical turmoil,Turkey,2022.

33- Sakallioglu Umit Cizre, The Autonomy of the Turkish Militars political autonomy, Turkey.2004,

34- Sinan Ulgen,Turkey and the bomd, unclear policy,Turkey,2012.

35 - Stanford.J.Shaw and Ezul K.Shaw,History of the Ottoman Empire and modern Turkey ,Vol .11,Cambridg,1977.

36- Stephen.F.Szabo.Germany and Turkey,Germany, 2014.

37 - Sayari Sabir ,Turkish Foreign Policy in the Post- Cold War Era, The Challenges of multi-Regionalism, Journal of International Affairs, University of Istanbul, Turkey,No. 126,2000.

38- Turhan Ebru, The struggle for the German- Turkish partnership,NewYork, 2016.

39-- Tunay Kuzer, Beverly Crawford, Power and German foreign policy, Turkey, 2007.

40- U. Steinbach, Turkish releation with the European Union after the Justice and development party, London, 2016.

41- ar.m.wikipedia.org

Turkish-German relations after German unity 1990

Assist Prof Dr. Liqaa Jumah Abdul Hassan Altai

College of Basic Education

Al-Mustansiriyah University

liqaa_altaai@yahoo.com

Keywords : Turkey, Germany , German Unity, Recep Tayyip Erdogan

Summary:

Relations between members of the international community arise and develop as a result of many factors, some of which are regional in nature and others of an international nature. These factors may contribute to building international ties of a distinctive nature with certain countries, or with several countries, as a result of the existence of common interests, including political, economic and strategic interests. Turkish-German relations do not deviate from the form of these interests that drive most countries to overcome the obstacles of international relations.

Research objectives: To know the nature and history of relations between Turkey and Germany, which have gone through several stages. Relations between them have been established on many points of convergence and agreement at times or divergence and disagreements at other times. The two parties have sought to strengthen relations between them to overcome these differences by concluding important treaties between them in all political, economic, military and other fields.

The problem of the research lies in the importance of these relations that will be addressed in this research after German unification and the collapse of the Berlin Wall. In the beginning, I addressed the nature

of relations between the two countries before German unification, and after it, and the political events that cast their shadow on relations between the two countries. Then came the conclusion or the end to show the most important conclusions that I reached through my writing of the research, including the nature of Turkish-German relations after German unification and its expansion despite the existence of some tension between them due to Germany's refusal to allow Turkey to join the European Union, on the pretext that Turkey lacks democracy and human rights, especially with regard to Kurdish rights and its failure to abolish the death penalty, which created a tense atmosphere between the two countries, but this did not affect the economic, military and political cooperation between them. Therefore, we find that in the recent period, relations between them have witnessed a kind of fluctuation due to Germany's recent position towards Turkey, but economic, cultural, social and scientific interests continued between them even after the Justice and Development Party, led by Recep Tayyip Erdogan, came to the presidency of the state in Turkey.